الأمم المتحدة S/2004/962

مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المرحلي الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي طلب إليّ فيه المجلس أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن الحالة في كوت ديفوار وعن تنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري المقدم في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/397).

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تسبب عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقي أكرا الثالث ولينـاس – ماركوسي وقيام الجيش الوطني الإيفواري بتنفيذ عملية عسكرية ضد مواقع القوات الجديدة في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وما تبع ذلك من اضطرابات عنيفة في أبيدجان وغيرها وتصعيد الحرب الكلامية في توجيه ضربة قوية لعملية السلام. فمنذ نشوب الأعمال القتالية تركزت مجهودات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة على إعادة الهدوء والأمن وتسهيل استئناف الحوار بين الأطراف الإيفوارية من أجل تنفيذ الاتفاقين.

٣ – وكما يذكر، فإنه بموجب اتفاق أكرا الثالث الموقع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وافقت الأطراف، في جملة أمور، على أن يستخدم الرئيس غباغبو السلطات الممنوحة له بموجب الدستور لتنفيذ أحكام اتفاق لينـاس – ماركوسي بنهاية أيلول/سبتمبر لتنقيح المادة ٣٥ المتعلقة بالأهلية للرئاسة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفق على أن تشرع الجمعية الوطنية في اعتماد جميع الإصلاحات القانونية المتوخاة في اتفاق لينـاس – ماركوسي بنهاية آب/أغسطس. وألزمت الأطراف نفسها بالشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

131204 131204 04-63604 (A)
0463604

الاندماج بما في ذلك جميع المجموعات العسكرية وشبه العسكرية بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتبعا لذلك قام الرئيس غباغبو في ٩ آب/أغسطس بتفويض رئيس الوزراء ديارا بسلطات لتمكينه من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق لينـاس – ماركوسي. وفي اليوم ذاته استأنفت حكومة المصالحة الوطنية أعمالها.

٤ – وانعقدت دورة استثنائية للجمعية الوطنية في الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر للبدء في اعتماد الإصلاحات الدستورية والتشريعية المتصورة خلال المواعيد النهائية التي حددها اتفاق أكرا الثالث. بيد أن مشروع القانون المتعلق بتمويل الأحزاب والجماعات السياسية والحملات الانتخابية وحده هو الذي تمت المصادقة عليه أثناء الدورة. وعلاوة على ذلك، لم يحرز أي تقدم قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر الموعد النهائي لتعديل المادة ٣٥ من الدستور.

٥ – ورغم استمرار التحسن العام في الحالة الأمنية من أوائل أيلول/سبتمبر وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر فقد ظلت الأوضاع متوترة في مان وحول غيوغلو حيث كانت الميليشيات تعمل بحرية مرتكبة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين. ومقيدة حركة وكالات الإغاثة الإنسانية أيضا.

٦ – وتحسن أيضا مستوى التعاون بين الجيش الوطني الإيفواري والعناصر العسكرية من القوات الجديدة مما أدى إلى اعتماد إعلان ياماسوكرو المشترك في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الذي أكد فيه الطرفان من جديد القرار الذي اتخذته القوتان العسكريتان في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بعدم استئناف الأعمال العسكرية والتزامهما بالشروع في عملية نزع السلاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٧ – ومهما يكن من أمر فإن انعدام إحراز التقدم في عملية السلام بشكل مُطول، أثر في الحالة الأمنية والعسكرية بحيث زاد الجيش الوطني الإيفواري والعناصر العسكرية في القوات الجديدة من حالات التأهب في الفترة من أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وتزايدت التوترات مع دنو الموعد النهائي لعملية نزع السلاح، وبين ٧ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر تجمع آلاف المتظاهرين في مدن الشمال بواكي ومان وبونا حيث قاموا بالاحتجاج على بدء عملية نزع السلاح واحتمال ”نزع السلاح القسري“. واستهدف المتظاهرون قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن كليهما مما اضطرهما إلى التدخل لتفريق المتظاهرين. وفي إبيدجان احتجت مجموعات ”الوطنيين الشبان“ على تأجيل بدء عملية نزع السلاح ولكن استطاعت قوات الأمن الإيفوارية احتواءها.

٨ - افتتحت الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر أعلن الأمين العام للقوات الجديدة غوايوم سورو أن عملية نزع السلاح لن تبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نظرا لأن الإصلاحات التشريعية المتصورة لم تتم بعد. وفي تلك الأثناء، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أعلن الرئيس غباغبو علنا أن مشروع النص لتعديل المادة ٣٥ سوف يقدم إلى الجمعية الوطنية فقط حالما تبدأ عملية نزع السلاح. واستطرد إلى القول بأن المادة ١٢٧ من الدستور الإيفواري تنص على عدم إجراء تعديل دستوري عندما يكون هنالك خطر يهدد السلامة الإقليمية للدولة رغم الاجتماعات التي عقدت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، فقد ظل الطرفان على موقفهما.

٩ - وفي الوقت ذاته، اتخذ العديد من المبادرات لتحريك عملية السلام الإيفوارية. وفي مستهل تشرين الأول/أكتوبر، ناقش الرئيس كوبابا رئيس سيراليون مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء ديارا وزعماء المعارضة وكبار المسؤولين الإيفواريين أثناء زيارة قام بها إلى كوت ديفوار استمرت ثلاثة أيام سبل التغلب على ما يبدو أنه طريق مسدود.

١٠ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، طلبت إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار ألبرت تيفودجيري إجراء مشاورات مع رؤساء الدول الإقليميين عن كيفية إعادة تنشيط عملية السلام الإيفوارية. وفي الفترة من ٤ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر اجتمع مع رؤساء بنن وبوركينا فاسو والكونغو وغابون وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوغو ومع وزير خارجية أنغولا وكذلك مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محمد ابن شامباس. وأعرب القادة الإقليميون عن قلقهم العميق إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى الأطراف الإيفوارية لتنفيذ التزاماتهم بموجب اتفاقي أكرا الثالث ولينـاس - ماركوسي. وكان هنالك توافق عام في الآراء أيضا لضرورة بذل ضغوط جديدة على جميع الأطراف الإيفوارية لتنفيذ تلك الالتزامات كما اقترح في ذلك السياق أن يتخذ مجلس الأمن الإجراء الملائم.

١١ - وفي هذه الأثناء، ظل وجود حواجز الطرق ونقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد التي تسيطر عليها إما عناصر إنفاذ القوانين أو الميليشيات يقيد حركة موظفي الأمم المتحدة. وقد حدث في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أن حاصر أفراد الأمن في قوات الجيش الوطني الإيفواري إحدى طائرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الأرض في ياموسوكرو، كانت في طريقها إلى بواكي وحاولوا التحقيق مع أفراد القوات الجديدة الخمسة الذين كانوا على متنها. وأحلي سبيل الطائرة في نهاية الأمر، بعد تدخل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٢ - وأعلنت القوات الجديدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أنها اكتشفت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة كانت مخبأة في شاحنة بيضاء داخلة إلى بواكي. وأدى هذا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى تعليق مشاركة وزراء القوات الجديدة في حكومة المصالحة الوطنية. وأعلنت القوات الجديدة ''حالة طوارئ'' وفرضت حظر تجول في جميع المناطق الموجودة تحت سيطرتها وأعلنوا انسحابهم من جميع الأنشطة المتصلة بعملية نزع السلاح. وفي تلك الأثناء، أعلنت القوات الجديدة أن كل المركبات الداخلة إلى المناطق الموجودة تحت سيطرتها ستخضع للتفتيش، بما فيها مركبات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، بدعوى منع قوات الجيش الوطني الإيفواري من استعمال سيارات تحمل علامات زائفة لنقل الأسلحة.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلي الخاص، في بواكي، بالأمين العام للقوات الجديدة، الذي أعرب عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في اعتماد الإصلاحات التشريعية المتوخاة واتهم الرئيس غباغبو بالإعداد لاستئناف الصراع المسلح.

العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني الإيفواري والحالة الأمنية

١٤ - قام الجيش الوطني الإيفواري في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن نشرت بعض الأصول العسكرية في منطقة الثقة، بشن هجمات جوية على مواقع القوات الجديدة في بواكي ومدينة كوروغو الشمالية. وقتل وجرح عدة أشخاص خلال هذه الهجمات، بينما لجأ عدد كبير من المدنيين إلى مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في بواكي. وفي نفس اليوم، قطعت إمدادات الماء والكهرباء في بواكي وعدة أماكن أخرى في الشمال.

١٥ - وفي أبيدجان، قامت أعداد كبيرة من الميليشيات التي تطلق على نفسها اسم ''الشبان الوطنيون'' وتساند الرئيس غباغبو، بعضها مسلح بالبنادق، بمحاصرة فندق الغولف حيث كان يقيم عدد من وزراء القوات الجديدة الذين توفر لهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حماية مشددة وحاولت الاستيلاء عليه بالقوة. وتم تأمين الفندق بعد تدخل قوي من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وجنود عملية ليكورن. وفي هذه الأثناء، استولت قوات الجيش الوطني الإيفواري على مكاتب رئيس الوزراء سيدو ديارا وطردت الموظفين. وعلاوة على ذلك، أقدم ''الشبان الوطنيون'' على نهب مكاتب اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن مكاتب حزبي تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي. وقاموا كذلك بإحراق وسلب مكاتب الجرائد الكبرى الثلاث. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حل محل مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون لكوت ديفوار، الذي كان قد عينه وزير الاتصالات، غيلوم سورو شخص له صلات وثيقة

بالجبهة الوطنية الإيفوارية. وإثر هذه الهجمات أعلن الأمين العام للقوات الجديدة، أن اتفاقي لينـاس – ماركوسي وأكرا الثالث ''لاغيان وباطلان''.

١٦ – وقامت قوات الجيش الوطني الإيفواري في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشن عمليات جوية إضافية ضد مواقع القوات الجديدة، مما أدى حسب الأخبار الواردة إلى وفاة المزيد من المدنيين والجنود. ووردت كذلك تقارير عن نزوح بضع مئات من جنود قوات الجيش الوطني الإيفواري وذلك بصفة رئيسية نحو معقل القوات الجديدة في بواكي. ورغم الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للحيلولة دون التسلل عبر منطقة الثقة، فإن أعداداً كبيرة من جنود قوات الجيش الوطني الإيفواري تحركت عبر المنطقة واصطدمت بعناصر عسكرية تابعة للقوات الجديدة في ساكاسو، جنوب بواكي، وفي شمال غرب بواكي. وفي وقت باكر من صباح ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر عسكرية من القوات الجديدة، كانت تشن هجوما على قوات الجيش الإيفواري قرب زوينولا، على مقربة من منطقة الثقة، بإطلاق النار على وحدة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتمت السيطرة على الموقف بعد اجتماع بين قائد وحدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وممثلي القوات الجديدة.

١٧ – واستمرت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عمليات قوات الجيش الوطني الإيفواري الجوية ضد مواقع القوات الجديدة في شمال البلاد، بهجمات على بونغورا وبروبو وبواكي. وفي تلك الأثناء، أخبرني الرئيس غباغبو أن العمليات العسكرية الجارية ''محدودة وتستهدف الاستيلاء من جديد على مدن بعينها''، وبعد ذلك تطلب الحكومة الإيفوارية إلى الأمم المتحدة ضمان أمن المدن. وعلاوة على ذلك، قصفت على الساعة ١٣/٣٠ بالتوقيت المحلي، خلال غارة شنتها مقاتلتان حكوميتان على بواكي، قاعدة لقوات ليكورن الفرنسية، مما أسفر عن وفاة تسعة جنود فرنسيين ومواطن أمريكي، بينما جرح ٣٨ جندياً فرنسياً. وردت القوات الفرنسية بتدمير الطائرتين اللتين استعملتهما قوات الجيش الوطني الإيفواري خلال الغارات الجوية، فضلاً عن مروحيات عسكرية على الأرض في ياموسوكرو.

١٨ – وإثر هجوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر على قاعدة ليكورن في بواكي والمواجهة التي وقعت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بين ليكورن و ''الشبان الوطنيين'' حول فندق أوتيلي إيفوار، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من المتظاهرين، اتهمت السلطات الإيفوارية قوة ليكورن باستعمال القوة بشكل لا تتناسب ردا على ''خطأ'' من جانب قوات الأمن والدفاع الإيفوارية. وعلاوة على ذلك، طلبت السلطات تحقيقا دوليا في ''انتهاكات السيادة والسلامة الإقليمية'' للبلد من جانب القوة العسكرية الفرنسية في كوت ديفوار. وفسرت

وزيرة الدفاع الفرنسية أعمال القوات الفرنسية بأنها دفاع مشروع عن النفس. وأشارت إلى أنه لم يكن بوسع فرنسا إلا أن ترد على الهجوم.

١٩ - وعلى إثر تدمير الطائرتين، ارتفع مستوى التوتر بسرعة في أبيدجان وغيرها من المدن الكبرى تغذيه الرسائل التي بثها مؤيدو الرئيس غباغبو على هيئة الإذاعة والتلفزيون التي تديرها الحكومة والتي تحث على الكراهية والعنف ضد القوات الفرنسية وكذلك المواطنين الفرنسيين. وخرج آلاف ''الشبان الوطنيون'' في مسيرة نحو مطار أبيدجان الذي كان قد استولى عليه جنود ليكورن. وخلال ليلة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، جاب الشبان الوطنيون شوارع المدينة مرة أخرى وهم في حالة هيجان فهاجموا مساكن المواطنين الأجانب وأحرقوا المدارس والمتاجر. وأبلغ كذلك عن هجمات موجهة ضد عدد من مؤيدي المعارضة. وأُبلغ أيضاً عن مظاهرات عنيفة خلال الليل في ياموسوكرو وسان بيدرو.

٢٠ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الرئيس أوباسانجو، بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي، مشاورات في لاغوس بشأن كوت ديفوار بعدها دعا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جميع الأطراف في الأزمة الإيفوارية إلى الوقف الفوري لكافة الأعمال العدائية. واستمر آلاف ''الشبان الوطنيين'' يتجمهرون في الشوارع مع استمرار نداءات زعمائهم الإذاعية والتلفزيونية للمزيد من التعبئة.

٢١ - وفي صباح ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُمر جنود قوات الجيش الوطني الإيفواري بالانسحاب من مواقعهم جنوب منطقة الثقة والسماح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن بالتنقل دون عوائق. إلا أنه، عند منتصف النهار، أسفرت محاولة من بعض عناصر قوات الجيش الوطني الإيفواري استعمال القوة لمنع تنقل رتل من قوات ليكورن في طريقه إلى أبيدجان عن مقتل جنديين من قوات الجيش الوطني الإيفواري. ودعا الرئيس غباغبو في خطاب ألقاه في وقت متأخر من مساء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الهدوء وإلى عودة المتظاهرين إلى منازلهم، مما أسهم في انخفاض حدة التوتر. وعلاوة على ذلك، أعلن قائد قوات ليكورن وقائد قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ورئيس أركان قوات الجيش الإيفواري، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد اجتماع مع رئيس المجلس الوطني، مامادو كوليبالي الذي دعا إلى الهدوء، أنه ستجرى دوريات مشتركة في جميع أنحاء المدينة. وقامت إحدى هذه الدوريات بواجبها في تلك الليلة، مما أسهم في إعادة الهدوء.

٢٢ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالنظر إلى الظروف الأمنية الخطيرة بدأت عملية لإجلاء المواطنين الأجانب وأغلقت مؤقتاً عدة بعثات دبلوماسية. وفي غضون أسبوعين كان ما يقرب من ٠٠٠ ٩ مغترب قد غادر البلد. ووفرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

مأوى لما يزيد عن ٢ ٠٠٠ شخص يبحثون عن الحماية والمساعدة، حسب الحاجة، مع عمليات الإجلاء. ونقل إلى أكرا عدد من موظفي فريق الأمم المتحدة القطري والموظفين المدنيين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢٣ - وسعت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طوال الأزمة بنشاط إلى تخفيض حدة التوتر بالإبقاء على اتصالات وثيقة مع قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة، فضلاً عن العمل بقوة للحفاظ على سلامة منطقة الثقة ومنع أي تحركات عسكرية خلالها. وتم نشر عناصر إضافية من جنود الأمم المتحدة في أبيدجان لتوفير الأمن لموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وممتلكاتها في المدينة. وما زالت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعمل بصورة استباقية في جميع هذه المناطق.

المبادرات المتخذة لتنشيط عملية السلام

٢٤ - قام مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مترأسا بعثة للاتحاد الأفريقي تهدف إلى استئناف عملية السلام بسلسلة من الاجتماعات مع الأطراف الإيفوارية. فاجتمع أولا بالرئيس غباغبو في أبيدجان، الذي أكد له أنه مستعد لاستئناف تنفيذ اتفاق أكرا الثالث، وعلى الخصوص تقديم كل مشاريع القوانين المعلقة للجمعية الوطنية، مع ''تعبئة حزبه'' لاعتمادها. كما دعا إلى بدء نزع سلاح القوات الجديدة بالتزامن مع عملية الاعتماد.

٢٥ - وأجرى الرئيس مبيكي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر مشاورات في بريتوريا مع عدد من زعماء المعارضة الإيفوارية، بمن فيهم رئيس تجمع الجمهوريين، الحسن واتارا، والأمين العام للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار والناطق باسم ائتلاف أحزاب المعارضة المعروف بـ ''مجموعة السبعة'' أو ''ائتلاف الماركوسيين''، دجيدجي مادي. وفي وقت لاحق، اجتمع أيضا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بكامباوري، مع رئيس بوركينا فاسو. وفي اليوم التالي، دعا أوباسانجو، رئيس نيجيريا، بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر قمة في أبوجا حضره ستة رؤساء دول إقليميون كما حضره الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص. وحضره كذلك رئيس المجلس الوطني الإيفواري ليمثل الرئيس غباغبو. وحث الزعماء الأفارقة في البيان الذي صدر على إثر مؤتمر القمة جميع الأطراف الإيفوارية على احترام وقف إطلاق النار وطلبوا من المجتمع الدولي وقف تدفق الأسلحة إلى البلد.

٢٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) الذي يفرض حظرا فوريا على توريد الأسلحة إلى كوت ديفوار لفترة ١٣ شهرا. وإضافة إلى

ذلك، ستصبح الجزاءات المفروضة على سفر الأشخاص الذين يصرون على تهديد عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار وتجميد أصولهم المالية، نافذة لفترة اثني عشر شهرا اعتبارا من يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن الموقّعين على اتفاقي لينـاس – ماركوسي وأكرا الثالث قد أوفت بتعهداتها بموجب اتفاق أكرا الثالث وشرعت في تنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي تنفيذا تاما. ويتوقع أن تبدأ لجنة جزاءات كوت ديفوار أعمالها في وقت مبكر من كانون الأول/ديسمبر.

٢٧ – وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مجلس الوزراء تحت رئاسة الرئيس غباغبو، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الأعمال العدائية. وحضر الاجتماع رئيس الوزراء إلى جانب ٢٣ من أصل ٤٢ وزيرا يمثّلون سبعة أحزاب سياسية في الحكومة. وبعث تجمع الجمهوريين بممثلين عنه بينما لم يحضر أي وزير من وزراء القوات الجديدة في هذا الاجتماع. وضمن قرارات أخرى، أكد الرئيس مجددا نيته إيجاد ''مَن يحل مؤقتا محل'' الوزراء الذين تغيبوا عن اجتماعات مجلس الوزراء. كما بحث الاجتماع مشروع قانون تُسن بموجبه إصلاحات نص عليها اتفاق لينـاس – ماركوسي. وعقد اجتماع آخر لمجلس الوزراء يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر حضره جميع الوزراء باستثناء وزراء القوات الجديدة الذين عزوا غيابهم عنه لأسباب أمنية. وأعيد توزيع حقائب الوزراء الغائبين مؤقتا بين سبعة من الوزراء الحاضرين. واستؤنفت الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ – وعقب اجتماعات الرئيس مبيكي مع الأمين العام للقوات الجديدة ورئيس الوزراء في بريتوريا يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد إلى كوت ديفوار في ٢ كانون الأول/ديسمبر لزيارة تستغرق أربعة أيام اجتمع خلالها بالأطراف الإيفوارية لبحث المقترحات الرامية إلى استئناف عملية السلام. وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر قمتها العاشر المعقود في أواغادونغوين، اتخذت المنظمة الدولية للفرانكوفونية قرارا أدانت فيه، في جملة أمور، الهجمات التي شنها الجيش الوطني الإيفواري في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ودعا في الوقت ذاته إلى التشبث بتنفيذ اتفاقي أكرا الثالث ولينـاس – ماركوسي.

٢٩ – وازدادت العلاقات المتوترة إلى حد خطير بين الرئيس غباغبو وزعماء المعارضة تدهورا في أعقاب الأعمال العدائية. وطالب السيد سورو باستقالة الرئيس غباغبو، وفي بيان صحفي، أدان الرئيس الأسبق أنري كونان بيديه، زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الرئيس غباغبو وكذلك استئناف أعمال القتال.

٣٠ – وبعد خمسة أيام من القلاقل والمظاهرات العنيفة للغاية عقب الهجمات العسكرية يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ظلت الحالة في أبيدجان هادئة لكنها متقلبة للغاية. وأعادت

المصارف وغيرها من المؤسسات التجارية والمدارس فتح أبوابها تدريجيا. وفي المناطق الشمالية، استتب الهدوء بصورة عامة وتحسنت الأوضاع الإنسانية عقب استئناف توفير خدمات الكهرباء والماء والهاتف بعد مرور بضعة أيام على انقطاعها. وأما المناطق الموجودة داخل منطقة الثقة وحواليها، فقد ظلت متوترة. غير أنه ما زالت ترد أنباء عن شيوع التوترات بين الإثنيات في غاغنوا، في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد. وفي أبيدجان، ما زالت مجموعات من ''الشبان الوطنيين'' تحتل نقاط التفتيش بالقرب من مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الإيفوارية ومقر إقامة الرئيس وفي تقاطع رئيسي على الطريق المؤدية إلى المطار. وأفادت السلطات الإيفوارية أن زهاء ٥٧ شخصا قد لقوا مصرعهم خلال تلك الاضطرابات في أبيدجان.

ثالثا – حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٣١ – في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٥ ٩٩٥ فردا من قوام القوات الكلي المأذون به البالغ ٦ ١٤٠ فردا عسكريا. وتشمل عملية النشر التي لم تتم بعد نشر وحدة للطائرات المروحية لم يتم بعد العثور على بلد مناسب للإسهام بها.

٣٢ – وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض وقبيل الأزمة الراهنة، كانت العملية تركز على إدخال القوات إلى مختلف المواقع في البلاد. وتمت عملية الانتشار كما كان مقررا لها وذلك عقب تمركز الكتيبتين اللتين أرسلتهما توغو وبنن في منطقتي أبيدجان وكرهوغو على التتالي لدعم عملية نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٣٣ – وما زالت قوة العملية تضطلع بشكل استباقي بما كُلِّفت به من عمليات بما فيها رصد الحالة العسكرية والأمنية السائدة في البلد، وتسيير دوريات معززة، والقيام بمهام الحراسة، فضلا عن الاتصال بالجيش الوطني الإيفواري والعناصر العسكرية التابعة للقوات الجديدة وقوات ليكورن. كما واصلت العملية توفير حماية قوية لوزراء حكومة المصالحة الوطنية، وكذلك الأمن للمؤسسات المالية في بواكيه وكورغوغو. وإضافة إلى ذلك، شاركت القوة مشاركة فعالة في عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين الأطراف المعنية بما في ذلك مرافقة الأطفال المسافرين من الشمال إلى مدينة ياموسوكرو للمشاركة في مبادرة ''ممرات السلام'' التي قادتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومرافقة قوافل الأفراد المسافرين إلى بواكيه لتيسير إعادة الخدمات الإدارية والعامة في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، وتوفير الأمن لتوصيل المرتبات المدفوعة للمدرسين شمال منطقة الثقة.

٣٤ - وأُحرز تقدم في نشر عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي يشمل الآن ٢١٦ ضابطا. وخارج مدينة أبيدجان، نُشر مستشارو الشرطة التابعين للأمم المتحدة في مدن مان وبانغولو ودالوا وسان بيدرو وبواكيه وياموسوكرو وبوندوكو وكورهوغو. وأُقيم قطاع إضافي لعمليات الشرطة المدنية أيضا في أبيدجان. كما شرع عنصر الشرطة المدنية التابع للعملية في إرساء دعائم وجوده بمدرسة الشرطة الوطنية، ومركز عمليات إدارة الشرطة، والشرطة القضائية، ووحدة المرور والمطار الدولي في أبيدجان. وبالرغم من الصعوبات الأولية في إقامة تعاون وثيق مع شرطة الدرك الإيفواري، بُذلت الجهود لتحديد مواقع للتواجد المشترك في أبيدجان وأماكن أخرى من البلد. وقبل اندلاع الأزمة الأخيرة، شرع عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة أيضا في تنفيذ عدد من برامج المساعدة التقنية بالتعاون مع الشرطة الوطنية في أبيدجان، وذلك من أجل إزالة نقاط التفتيش غير القانونية، وكذلك الاضطلاع بأنشطة في مجال حفظ الأمن داخل التجمعات السكانية في الأحياء الحساسة من أبيدجان. وإضافة إلى ذلك، واصل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة عمله بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، خاصة ما يتعلق بتجنيد العدد المقترح والبالغ ٦٠٠ فرد من قوات الأمن المساعد في الشمال واختيارهم وتدريبهم.

٣٥ - وبدأ أفراد العملية الذين نُقلوا إلى أكرا أثناء الأزمة يعودون تدريجيا إلى أبيدجان، وذلك استنادا إلى تقييم دقيق للظروف الأمنية واحتياجات البعثة. وأعادت البعثة اثنين وثلاثين موظفا في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر لضمان تسيير خدمات دوائر السوقيات والاتصالات والإمداد بطريقة سليمة. ويجري النظر في موضوع عودة موظفين ذوي أولوية إضافيين.

رابعا - إحلال إدارة الدولة

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أُحرز بعض التقدم نحو إرجاع إدارة الدولة الذي بدأ كمشروع تجريبي في منطقة موابين - كافالي الواقعة في منطقة الثقة، وتوسع نطاقه تدريجيا ليشمل المناطق الغربية والشمالية. وعاد ما يزيد على ٦٠٠ موظف مدني إلى مراكز عملهم في المنطقة الغربية، بينما شجعت اللجنة الوطنية لمشروع إعادة نشر موظفي الإدارة الحكومية أيضا على عودة الموظفين المدنيين ونشرهم في المنطقة الشمالية. ولهذه الغاية، أوفدت اللجنة الوطنية ثلاث بعثات إلى بواكيه لبحث مواضيع من بينها طرائق إصلاح المباني العامة، بما فيها المدارس والمراكز الصحية ومؤسسات أخرى. وإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب المفاوضات التي جرت مع القوات الجديدة، نفذت اللجنة الوطنية خطة لدفع المرتبات للمدرسين في بواكيه.

وعمل عنصر الشؤون المدنية التابع للبعثة بتعاون وثيق مع اللجنة الوطنية لإعادة نشر موظفي الإدارة لتيسير عودة الموظفين المدنيين إلى عدد من المواقع، بينما وفرت عملية الأمم المتحدة المساعدة الأمنية أيضا أثناء إعادة نشر موظفي الإدارة في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، على نحو ما نوقش في الفقرة ٣٣ أعلاه.

خامسا – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٧ – كما ورد أعلاه، وبموجب اتفاق أكرا الثالث، كان من المقرر أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهو التاريخ الذي يُفترض أن يكون بحلوله قد تم اعتماد الإصلاحات القانونية الأساسية بموجب اتفاق لينـاس – ماركوسي وانتهت التحضيرات التقنية اللازمة لهذه العملية. كما اتُفق أيضا على أن تشمل هذه العملية جميع الجماعات شبه العسكرية وجماعات الميليشيات. وكانت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد اقترحت أن تشرع هذه العملية بادئ الأمر في الشرق، وفي بلدة بونا الشمالية الواقعة في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، وفي بلدة بوندوكو الجنوبية في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. وفي تلك الأثناء، بدأ تجميع عناصر الجيش الوطني الإيفواري وعناصر القوات الجديدة كل في منطقته في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٣٨ – ومهما يكن من أمر ورد في الفرع الثاني أعلاه، لم تبدأ العملية في تشرين الأول/أكتوبر كما نص على ذلك اتفاق أكرا الثالث، إذ أن القوات الجديدة لم تكن مستعدة للتخلي عن أسلحتها في حالة عدم إحراز تقدم في اعتماد الإصلاحات الدستورية والقانونية الأساسية التي نص عليها هذا الاتفاق. وفي تلك الأثناء طلب الرئيس غباغبو مرارا خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى القوات الجديدة البدء في هذه العملية على الفور ودون شروط مسبقة.

٣٩ – وأوضحت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن ٣٠ ٠٠٠ مقاتل سابق سيشاركون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيشمل هؤلاء ٢٦ ٠٠٠ عنصر من القوات الجديدة، منهم ٣ ٠٠٠ طفل، و ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الجيش الوطني الإيفواري الذين تم تجنيدهم منذ أن اندلعت الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. هذا ولم تتضح بعد أعداد الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية. وقد تم إصلاح مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب، بينما لم يُنجز العمل في المواقع المماثلة لها في الشمال بسبب استمرار الاحتجاجات وعدم السماح لموظفي اللجنة الوطنية بدخولها، والذين يعتبرهم بعض عناصر القوات الجديدة مناصرين للرئيس غباغبو. غير أن المعدات اللازمة وسائر المتطلبات السوقية قد تم تأمينها ويمكن نشرها على الفور. وأنشأت اللجنة الوطنية، بمساعدة

فعالة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لجنة تخطيط أعدت الخطط اللازمة للمضي في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٠ - وفي الوقت ذاته، ما زال البرنامج يواجه مصاعب مالية حادة. فقد توقفت مدفوعات البنك الدولي الذي يشكل أحد المانحين الرئيسيين للبرنامج بعد أن كفت كوت ديفوار عن تسديد متأخرات قروضها إلى البنك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك أصبحت كوت ديفوار، بعد أن توقفت عن تسديد متأخراتها للبنك في الموعد المحدد لذلك وهو ١ تشرين الثاني/نوفمبر، على حد تعبير البنك الدولي ''بلدا يُشك في إمكانية تحصيل الديون المستحقة عليه''، وهو ما قد يزيد من صعوبة أن يفرج البنك عن أموال لفائدة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مستقبلا. ومع ذلك، أفادت التقارير بأن اللجنة الوطنية أمَّنت أموال لبدء هذه العملية في المنطقة الشرقية، وذلك في المقام الأول من خلال مساهمة قدرها مليون يورو قدمتها فرنسا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تغطية تكاليف برنامج شبكة الأمان لفائدة المقاتلين السابقين في تلك المرحلة.

سادسا - حقوق الإنسان

٤١ - ما فتئت حالة حقوق الإنسان المتدهورة في كوت ديفوار مسألة تبعث على بالغ القلق. فما زالت ترد أنباء عن حدوث انتهاكات جسيمة في جميع أرجاء البلد، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو تلك الخاضعة للقوات الجديدة، وكذلك في منطقة الثقة. وتشمل هذه الانتهاكات حالات إعدام دون محاكمة وعمليات القتل خارج القانون والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز بدون سند قانوني ودون السماح للمعتقلين بالاتصال بأحد وهدم البيوت وغيرها من الممتلكات.

٤٢ - وقد أدى توتر الأوضاع بسبب عدم التزام الحكومة والقوات الجديدة بالمواعيد المحددة التي نص عليها اتفاق أكرا الثالث، إلى جانب الهجوم العسكري الذي شنه الجيش الوطني الإيفواري ضد مواقع القوات الجديدة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، إلى زيادة تدهور حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وفي هذا الإطار، تزايد بصورة مطردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد طلبات الحماية التي تلقتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أفراد يخشون على أرواحهم وسلامة أجسادهم. ووردت تقارير عديدة عن حالات اغتصاب نساء وفتيات وأيضا عن نهب وحرق بيوت أنصار المعارضة خلال اندلاع أعمال العنف مؤخرا.

٤٣ - وفي الجنوب الخاضع لسيطرة الحكومة، تفاقمت حالة حقوق الإنسان بسبب سلسلة من الأحداث البارزة، مثل العمليات التي نفذتها قوات الأمن في أبيدجان ضد السكان المدنيين في حي غوبيل وفي سوق أدجاميه يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن الأحداث الأخرى التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة عملية أمنية ضد مصلين في مسجد في ياموسوكرو، وهجوم شنه أفراد منظمة الطلبة المناضلين، اتحاد الطلبة والعلميين في كوت ديفوار، ضد سكان قريتي واسا وبلينغي الفقيرتين في أبيدجان واختطاف أربعة موظفين من مقر إقامة زعيم تجمع الجمهوريين في أبيدجان، الحسن واتارا، حيث عُثر على أحدهم في وقت لاحق ميتا بينما تم تعذيب الآخرين ولحق بهم أذى جسديا بالغا. وفي الجزء الغربي من البلاد الخاضع لسيطرة الحكومة، شنت الميليشيات المؤيدة للرئيس غباغبو هجمات متكررة على قاطني مناطق إثنية أخرى في بلوليكان وغيغلو وتاي ومواقع أخرى، فضلا عن إعاقة حركة وكالات الإغاثة الإنسانية داخل هذه المنطقة.

٤٤ - كما أدت التوترات بين الفصائل المتنافسة للقوات الجديدة في الغرب وفي الشمال، لا سيما في بلدات مان ولوغوال وكورهوغو، إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ووردت أنباء عن حدوث زيادة في حالات الاغتصاب ارتكبتها عناصر تابعة للقوات الجديدة في بلدة كورهوغو.

٤٥ - ووفقا للمهمة المسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمتمثلة في مساهمتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب لانتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برصد عدة حالات لانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتقديم تقارير عنها. كما حثت مرارا الحكومة التي تتولى المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق الإنسان في كوت ديفوار، وكذا قيادة القوات الجديدة، على تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة. غير أن احتمالات مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تضاءلت بشكل خطير بسبب كره الحكومة والقوات الجديدة بشكل عام لاتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك تيسير سبل حصول المحققين على المعلومات ودخولهم إلى قطاعات دوائرها الأمنية بغرض تحديد المسؤولين فيها عن ارتكاب هذه الانتهاكات.

٤٦ - وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة المصالحة الوطنية من أجل محاربة استغلال العمال الأطفال في مزارع الكاكاو والبن، أنشأت الحكومة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اللجنة الوطنية لمناهضة استخدام الأطفال بفضل الدعم والمساعدة الفنيين اللذين قدمتهما منظمة العمل الدولية. وعقد بعد ذلك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر يهدف إلى تعريف

ممارسات استخدام الأطفال الخطيرة في كوت ديفوار. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقوم بتدريب حفظة السلام وموظفي جميع وحداتها في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسي.

٤٧ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قدمت لجنة التحقيق الدولية، المنشأة بموجب اتفاق لينـاس - ماركوسي للتحقيق في جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتكبة في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقريرها إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتم في وقت لاحق تعميمه على الأطراف الإيفوارية الموقِّعة على اتفاق لينـاس - ماركوسي لإبداء تعليقاتها عليه ووضع في صيغته النهائية وقُدم إلى الأمين العام يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لكي يحيله إلى مجلس الأمن.

سابعا - الاستعدادات لإجراء الانتخابات

٤٨ - تمحور المأزق الذي واجهته الجمعية الوطنية بشأن تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة أساسا حول ما إذا كان ينبغي اعتبار القوات الجديدة كيانا واحدا وبالتالي يمثلها عضوان، كما اقترحت ذلك الجبهة الوطنية الإيفوارية، أو كثلاثة كيانات تضمها هذه الحركة وبالتالي ينبغي منحها ستة مقاعد، كما اقترحت مجموعة البلدان السبعة. كما أدى اقتراح ثان تقدمت به الجبهة الوطنية الإيفوارية، ومؤداه أنه لا يمكن منح ممثلي القوات الجديدة مقاعدهم في اللجنة الانتخابية المستقلة إلا بعد إتمام عملية نزع السلاح، إلى زيادة تعقيد هذه المسألة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت لجنة الشؤون العامة والمؤسسات التابعة للجمعية الوطنية على مشروع قانون بشأن هيكل اللجنة الانتخابية، أي تنظيمها، يخصص للقوات الجديدة ثلاثة مقاعد. وينتظر تقديم مشروع القانون هذا إلى الجمعية الوطنية بكامل أعضائها لإمكان اعتماده.

٤٩ - وريثما تتم إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى أبيدجان خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر وذلك من أجل استعراض المهام المرتبطة بتنظيم الانتخابات وتقديم اقتراحات بشأن دفع خطى العملية الانتخابية. وأجرت البعثة مشاورات مستفيضة مع الحكومة والسلطات الانتخابية والأحزاب السياسية وغيرها من الأطراف المعنية الوطنية والدولية. وتقدمت بمقترحات للمضي قدما بهذه العملية وبناء الثقة في الوقت ذاته بين الأحزاب السياسية. غير أن البعثة أدركت أمورا كثيرة تتوقف على التوصل إلى توافق سياسي في أقرب وقت ممكن بشأن إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية، وذلك ليتسنى إنشاء هيئة إدارية انتخابية تعمل بشكل تام دون مزيد من التأخير.

٥٠ - وقد أدى أيضا التأخير في اعتماد قانون الجنسية، الذي يمثل شرطا أساسيا لإعداد قوائم انتخابية موثوق بها، إلى تعطل العملية الانتخابية. ومن الواضح أن الضرورة تقتضي التعجيل بسن هذا القانون الضروري لعقد الانتخابات وذلك لكي تجرى هذه الانتخابات بحلول الموعد المقرر لها وهو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويجب التأكيد على أن الوقت اللازم لتنظيم انتخابات شفافة وموثوقة ينفد بسرعة وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة دون مزيد من التأخير لاغتنام هذه الفرصة الضيقة المتبقية.

ثامنا - الإعلام

٥١ - عند اندلاع الأزمة الأخيرة، قلصت حرية الصحافة بشكل كبير. وكما ورد أعلاه، قام بعض ''الشبان الوطنيين'' بنهب دار للطباعة ومكاتب عدد من الصحف الكبرى ظلت مغلقة. وفي الوقت ذاته، قامت المحطات الإذاعية الأجنبية، التي دمرت أجهزة إرسالها البعيد وانقطع إرسالها خلال الأزمة التي اندلعت أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، باستئناف إرسالها بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك الأثناء، حدثت زيادة كبيرة في استخدام وسائط الإعلام للهجة معادية للأجانب والأمم المتحدة. ولما بدت حدة الأزمة تخف وفي أعقاب اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي يطالب فيه المجلس السلطات الإيفوارية بوقف بث جميع البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تحرض على الكراهية وعدم التسامح والعنف، بدأت تخف حدة هذه اللغة. وتعزيز وحدة شؤون الإعلام التابعة للعملية لزيادة قدرتها على رصد هذه البرامج الإذاعية كما طلب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٥٢ - وخلال الأزمة، كثفت العملية من رصدها وتحليلها لوسائط الإعلام اليومية وشنت استراتيجية إعلامية تركز على مكافحة التضليل والدعاية المتباهية بالقوة ووسائط الإعلام التي تدعو إلى الكراهية وغيرها من الأعمال التي توجهها لوسائط الإعلام والرامية إلى التحريض على العنف وتقويض عملية السلام والمصالحة. كما ركزت العملية على توفير المعلومات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، إلى جانب الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في إطارها العريض والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعضاء المجتمع الدولي الآخرون. وبصورة خاصة، ورغم أن عدة موظفين إعلاميين تلقوا تهديدات من أنصار غباغبو أو تم إجلاؤهم، فقد واصلت البعثة إطلاع الجمهور وغيره على الولاية والدور اللذين تؤديهما العملية وغيرها من أعضاء أسرة الأمم المتحدة في شأن القضايا المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون. وواصلت إذاعة العملية، UNOCI FM، تزويد سكان أبيدجان بمعلومات محايدة ونزيهة ونشرات

إخبارية منتظمة، وبمعلومات من وكالات الإغاثة الإنسانية ورسائل السلام، ومن ضمنها رسائل من المجتمع المدني والزعماء الدينيين في كوت ديفوار. ويجري في هذه الأثناء تركيب جهاز إرسال خاص بإذاعة البعثة في بواكيه، للسماح بالتغطية الإعلامية لهذه المدينة الاستراتيجية والمنطقة الواقعة شمال منطقة الثقة.

تاسعا – الحالة الإنسانية

٥٣ – لا زالت الحالة الإنسانية في عامة أنحاء البلد تتسم بتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي في الناحيتين الشمالية والغربية من البلاد، وذلك بشكل مطول يزداد ترديا. وعلاوة على ذلك، أدى اندلاع أعمال العنف في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر وإجلاء بعض موظفي المساعدة الإنسانية في أعقابها إلى تناقص حاد في أنشطة المساعدة الإنسانية في جميع أرجاء البلد. وبالرغم من تدهور الحالة الأمنية، استمر من تبقى من الموظفين الوطنيين في تنفيذ العمليات الإنسانية لمساعدة أكثر المستضعفين احتياجا للعون. وإضافة إلى ذلك، في وقت إجلاء موظفي الأمم المتحدة، اتُّخذت ترتيبات مع الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة والجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنسانية لضمان السلامة والحماية المستمرتين لمراكز المرور العابر ومخيمات اللاجئين. وفي تطور إيجابي، أعربت مؤخرا الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنسانية والمتمركزة في الشمال عن اهتمامها بالعودة في أقرب وقت ممكن واستئناف أنشطتها مع طلبها في الوقت ذاته ضمانات أمنية.

٥٤ – وضاعف انقطاع إمدادات الماء والكهرباء مؤخرا في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة من تفاقم آثار الأزمة، مما أعاق عمل المدارس والمستشفيات بشكل اعتيادي. وللتخفيف من نتائج هذا الانقطاع، عملت الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الإنسانية، بمشاركة منظمات المجتمع المدني، على ضمان توفير المياه الصالحة للشرب والإمدادات الطبية الطارئة والأدوية الضرورية. وفي كورهوغو، تم تأمين تشغيل المستشفى الرئيسي بفضل إمدادات الوقود التي زودته بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي أعقاب جهود الدعوة المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي، أُعيدت أخيرا إمدادات الماء والكهرباء إلى المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة.

٥٥ – ويظل استمرار غياب عمال الصحة المحليين الذين فروا بسبب القتال من بواعث القلق لدى الوكالات الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أن ٧٠ في المائة من الموظفين الصحيين المهنيين في شمال البلد وغربه لم يعودوا إلى وظائفهم بعد. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمبادرات مختلفة لسد هذه الفجوة، من بينها إصلاح المراكز الصحية

وتعزيز قدرات الموظفين الصحيين في مجموع مناطق الشمال. وفي أيلول/سبتمبر، قامت اليونيسيف بتدريب ما ينوف على ٧٠٠ من العمال الطبيين المنتسبين لما عدده ١٤ مقاطعة صحية في الأنحاء الوسطى والشمالية من البلاد. ووزعت الوكالات أيضا العقاقير ومجموعات اللوازم الصحية الأساسية. ويتوقف استمرار هذه المبادرات على حدوث تحسن ملموس في البيئة الأمنية، ولا سيما في غرب البلاد. ومن الآثار المأساوية لمعاودة أعمال القتال تعليق البرنامج الوطني للتحصين ضد شلل الأطفال، المزمع تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكل ذلك مصدر قلق شديد نظرا لأن شلل الأطفال، الذي كان يعتقد أنه قضي عليه في كوت ديفوار، قد ظهر من جديد في وقت سابق من هذا العام، حيث أفيد عن وقوع ١٥ حالة.

٥٦ - وأثّر بطء إعادة توزيع الموظفين المدنيين أيضا تأثيرا سلبيا على التعليم. فلئن كانت أغلبية المدارس قد فتحت أبوابها من جديد مؤقتا، فإن عدد الأساتذة العائدين لم يتجاوز الثلث. ومن أسباب عدم عودة الأساتذة استمرار انعدام الأمن وتدهور حالة المدارس وانعدام المواد التعليمية وبطء تسديد استحقاقات الاستقرار. وأدت الأزمة الأخيرة إلى زيادة الإضرار بنظام التعليم، حيث تعرضت عدة مدارس إما للنهب أو التخريب في أبيدجان وتومودي وياموسوكرو وسان بيدرو. ومن زاوية الحماية، يعتبر إغلاق المدارس تطورا مقلقا حيث أنه يؤدي إلى تفاقم خطر مشاركة الأطفال في الصراع أو تعرضهم للإساءة والاستغلال.

٥٧ - وتنطوي عودة العمال المهاجرين من البلدان المجاورة للعمل في مزارع البن والكاكاو على بعض الصعوبات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تمت عرقلة عدة حافلات تُقِل ما يربو على ألف من أمثال أولئك الأشخاص العائدين من بوركينا فاسو عندما كانت تحاول دخول منطقة الجنوب التي تسيطر عليها الحكومة. وثمة مخاوف من أن يتفاقم العداء تجاه العائدين بسبب عدم حل أسباب التوتر القائم بين العشائر وبين بطون العشيرة الواحدة.

٥٨ - وفي الوقت ذاته، يبقى الوضع الأمني غير مستقر بالنسبة للعاملين في مجالات المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت عناصر عسكرية تابعة للقوات الجديدة عدة رشقات نارية في الهواء عند نزول طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في مطار مان، وهددت فيما بعد طاقمها وركابها، احتجاجا منها على عدم إبلاغها مقدما بوصول الطائرة. وعلاوة على ذلك، منعت من الدخول إلى المطار مركبتان تابعتان للأمم المتحدة أرسلتا لإجلاء موظفي برنامج الأغذية العالمي. وفي إثر هذا الحادث، أصدرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بلاغا تعرب فيه عن القلق إزاء التهديدات الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة، وتذكّر فيه القوات الجديدة بالتزاماتها تجاه موظفي الأمم المتحدة في المناطق

الخاضعة لسيطرتها، فيما قام البرنامج بتعليق رحلاته إلى غرب كوت ديفوار حتى إشعار آخر. وفيما بعد، أكدت قيادة القوات الجديدة لعملية الأمم المتحدة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن أفراد الأمم المتحدة ستكون لهم الحرية في الوصول دونما عائق إلى جميع المناطق الخاضعة لمراقبتها.

٥٩ - وفي غضون ذلك، أجريت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر بعثات للتقييم السريع شملت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وقسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية، في كل من بواكي وغيغلو في الشمال، وأبيدجان وكورغو وياموسوكرو في الجنوب لوضع صورة أولية للاحتياجات الإنسانية ومسائل الحماية الأشد إلحاحا. وسيتم توحيد نتائج هذه التقييمات السريعة وتبادلها مع المجتمع الدولي في مستهل كانون الأول/ديسمبر، كما ستدمج في إضافة النداء الموحد من أجل كوت ديفوار لعام ٢٠٠٥.

عاشرا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

٦٠ - يتسبب طول الأزمة في كوت ديفوار في تراجع اقتصادي حاد. فقد قدرت الإيرادات الحكومية بما قيمته ٩٨٧ ١ بليونا من فرنكات الجماعة المالية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٤. بيد أن نفقات الحكومة الإيفوارية قد زادت، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، بما يقدر بـ ٧١٩ بليون من فرنكات الجماعة المالية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية بسبب الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام وفي الأجور والمرتبات. أما المتأخرات الخارجية التي كانت تصل إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ٢٠٠٣، فهي تبلغ حاليا ١٢ في المائة من ذلك الناتج، خاصة تجاه دائني نادي باريس. وأسفر مستوى هذه المتأخرات عن تعليق مدفوعات البنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مما أدى إلى وقف تنفيذ بعض مشاريعه التي تحظى بالأولوية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بلغت المتأخرات تجاه البنك الدولي نحو ٧١ مليون دولار، ومن المقدر أن يصل إجمالي خدمة الدين السنوية التي تستحق للبنك إلى حوالي ١١٥ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٦١ - وقَدَّرت وزارة الاقتصاد والمالية في كوت ديفوار أن يمثل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للبلد رقما سالبا هو ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤. وباستثناء القطاع الأول الذي سجل زيادة بنسبة ٣,١ في المائة، عرفت جميع القطاعات الإنتاجية تقلصات كبيرة في عام ٢٠٠٤، ولا سيما في القطاعين الثاني والثالث اللذين تراجعا بنسبتي ٩,٧ في المائة و ٠,٦ في

المائة على التوالي. وعلى الصعيد الاجتماعي، تفاقمت نسبة الفقر بشكل خطير، حيث ارتفعت من ٣٨ في المائة قبيل اندلاع أزمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إلى نسبة تقدر بـ ٤٤ في المائة في بداية عام ٢٠٠٤.

٦٢ - وسجلت كل الصناعات والخدمات المتعلقة بالقطن والبن والتبغ ومعالجة الأغذية خسائر كبيرة خلال عام ٢٠٠٤. وأدت الأزمة الأخيرة إلى زيادة استفحال الحالة الاقتصادية. وتشير التقارير إلى أن شحنات الكاكاو الواردة إلى المرافئ لأغراض التصدير انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قياسا إلى الفترة ذاتها من العام الماضي. وعلاوة على ذلك، اضطربت الصادرات الإيفوارية عن طريق المرافئ والمطارات خلال الأزمة، فيما شهد النشاط التجاري عبر الحدود مع البلدان المجاورة تراجعا كبيرا. وتضررت مئات المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة تضررا شديدا من إجلاء الأجانب ونزوح أعداد كبيرة من العمال المهاجرين. وما انفكت الأزمة في كوت ديفوار تؤثر بشكل كبير في البلدان المجاورة، وخاصة البلدان التي كانت تعتمد على تسلم البضائع المنقولة برا والتي يمكنها أيضا تصدير البضائع عبر مرافئ البلد. ونظرا لاستمرار القلاقل في البلد، فمن المتوقع أن تمتد الآثار الاقتصادية للأزمة المتواصلة إلى المنطقة الفرعية في السنوات القادمة، علاوة على ما تثيره من شكوك فيما يتعلق بعودة الاستثمار الأجنبي في المستقبل القريب والبلد في أمس الحاجة إليه.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٣ - ما زالت كوت ديفوار تسجل أعلى نسبة في غرب أفريقيا من حيث تفشي فيروس نقص المناعة البشرية، حيث تصل تلك النسبة إلى حوالي ١٠ في المائة، حسب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. على أن الحكومة قد شرعت، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعديد من المانحين في تنفيذ برنامج مناسب لمكافحة هذه المشكلة، فضلا عن إنشاء صندوق وطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الفترة الأخيرة، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الصندوق العالمي، في تنفيذ برنامج لتوفير الأدوية المضادة للفيروسات التراجعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، زار مستشار من إدارة عمليات حفظ السلام في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عملية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تنفيذ برنامج البعثة لإذكاء حسّ أفراد حفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتخطيط للاستشارات والفحوص السرية الطوعية. وأقامت عملية الأمم المتحدة بالفعل شراكات وثيقة مع عدد من الوكالات من بينها البرنامج المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في الأنشطة المتعلقة بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. على أن تنفيذ برنامج البعثة تعرقل من جراء اندلاع العنف في الفترة الأخيرة وما تلاه من إجلاء للموظفين المدنيين. غير أن البعثة تقوم حاليا باستعراض عدد من مشاريع الأثر السريع لدعم المبادرات المحلية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وستقوم بإعداد برامج لتوعية المجتمعات المحلية التي تكون عرضة لهذه المشكلة.

ثاني عشر – الاحتياجات الملحة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٦٤ – أدت الأزمة في النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر إلى ضغوط شديدة على قدرة عملية الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها. ومن ثم يوصى، كتدبير طارئ، بتعزيز البعثة على الأوجه التالية. ففي الجانب العسكري، غيرت الديناميات الجديدة للحالة في كوت ديفوار بعض الافتراضات الرئيسية التي ارتكز عليها المفهوم الأصلي للعمليات. ولذلك فإن عددا من المسائل التي لها آثار على دور العملية في المستقبل يحتاج إلى الاستعراض على سبيل الأولوية لكفالة توافر الموارد اللازمة للبعثة لأداء مهامها الصادر بها تكليف. وفي الوقت ذاته، ينبغي مواصلة التركيز على دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تشكل حجر الأساس في المفهوم الحالي للعمليات.

٦٥ – وقد ارتكز هيكل عملية الأمم المتحدة على قدرة قوة ليكورن على توفير قدرات الرد السريع عند الحاجة. غير أن الأحداث الأخيرة قد بينت أوجه التعقيد في التوازن بين القوتين ومدى صعوبة توفيق الاحتياجات الملحة لكل واحدة منهما عندما تتعرضان كلتاهما لضغوط شديدة. وتبعا لذلك، تحتاج عملية الأمم المتحدة إلى أن تزود بقدرة احتياطية بسيطة خاصة بها كخطوة أولى للاستجابة، ولا سيما في أبيدجان. وبالإضافة إلى ذلك، لكي يكون في مقدور البعثة أن تشكل قوة ردع موثوقة، خاصة في منطقة الثقة، يطلب توفير الدعم لحفظة السلام في الميدان بالطائرات العمودية الهجومية والخفيفة.

٦٦ – وتبعا لذلك، أوصي بنشر كتيبة مشاة إضافية قوامها ٨٥٠ فردا عسكريا للعمل كقوة احتياطية. وستتخذ هذه الكتيبة من أبيدجان موقعا لها، وتكون مشفوعة بوحدة إضافية للطيران تتألف من ثماني طائرات عمودية هجومية وخفيفة و٢٧٠ من أفراد الدعم. ونظرا للمميزات الطوبوغرافية لأبيدجان، هناك أيضا حاجة إلى وحدة للزوارق الصغيرة تضم ٣٠ فردا لتقديم المساعدة في نشر القوات وإجلاء الأفراد في حالات الطوارئ.

٦٧ - وأبرز الاستعراض الأمني الذي أجراه في شهر تشرين الأول/أكتوبر فريق تابع للأمانة العامة عددا من أوجه الضعف في قدرة عملية الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها فيما يتصل بتوفير الحماية القوية لوزراء حكومة المصالحة الوطنية. وسيتطلب تدارك النقص الحالي نشر ٧٦ من الأفراد الإضافيين، بحيث يصل قوام وحدة الدرك إلى ٢٨٢ فردا من جميع الرتب. وستضيف هذه التعديلات ما مجموعه ٢٢٦ ١ فردا عسكريا إلى القوام الحالي المأذون للقوة وهو ٢٤٠ ٦ فردا، بحيث يصل قوامها إلى ٤٦٦ ٧ فردا عسكريا.

٦٨ - ويوصى بنشر وحدة للشرطة الرسمية تتألف من ١٢٥ فردا لزيادة تعزيز حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها، ولا سيما في مقر العملية في أبيدجان. وستستمد تلك الأعداد مؤقتا من القوام الحالي المأذون البالغ ٣٥٠ فردا من الشرطة المدنية. وستستخدم هذه الوحدة بشكل حصري لتقديم المساعدة في حماية مقر العملية، بتنسيق وثيق مع العنصر العسكري للعملية والقوات الأمنية المحلية وقوة ليكورن.

٦٩ - وتشمل الاحتياجات الملحة أيضا ضرورة إنشاء مرفق طبي عسكري من المستوى ١+ في أبيدجان. وينبغي تجهيزه بمرافق الجراحة الأساسية وقدرات إسعاف المصابين. وعلاوة على ذلك، يوصى بقوة بإجراء زيادة بسيطة في عدد أفراد الأمن وكذا أفراد شؤون الإعلام لتعزيز القدرة الإعلامية للبعثة وتحسين رصد ''وسائط الإعلام المحرضة على الكراهية'' على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وأخيرا، ستكون ثمة حاجة إلى عدد صغير من الموظفين المدنيين الإضافيين للقيام بالمهام الأخرى المطلوبة لتنفيذ القرار، بما في ذلك جمع المعلومات بشأن الحظر المفروض على الأسلحة والحالة على طول حدود البلد.

٧٠ - ولا ينبغي أن تحول الاحتياجات الملحة المذكورة أعلاه دون إمكانية إجراء تقييم إضافي لاحتياجات البعثة في المستقبل، ولا سيما ما يترتب منها على مبادرات الاتحاد الأفريقي الجارية وغيرها من المبادرات الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الإيفوارية. وستقدم إلى المجلس قريبا الآثار المالية للتعزيزات المقترحة كإضافة لهذا التقرير.

ثالث عشر - ملاحظات

٧١ - إن تقاعس الأطراف الإيفوارية عن تنفيذ أحكام اتفاق لينـاس - ماركوسي بطريقة جدية، وهجمات القوات المسلحة الإيفوارية في أنحاء منطقة الثقة والقلاقل المترتبة عليها، واستمرار مظاهر التوتر في أبيدجان وفي مناطق أخرى من البلد، قد جعلت البلد يقف مرة أخرى في منعطف مصيري. وإنني أدين بشدة التأخيرات الطويلة في تنفيذ العناصر الرئيسية

لعملية السلام وتعمد استئناف أعمال القتال وانتهاكات وقف إطلاق النار الموضوع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتعد المظاهر المأساوية لتشرد السكان، بمن فيهم الرعايا الأجانب، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، والخسائر في الأرواح الناجمة عن الأزمة من الأمور المثيرة للأسى.

٧٢ - ولقد غدا من الضروري، في أعقاب الأحداث الأخيرة، إعطاء الأولوية لكفالة إحلال الأمن وتوطيده واستئناف الحوار بين الأطراف الإيفوارية في أقرب الآجال. وفي هذا الصدد، يتعين على الأطراف المعنية أن تكفل احترام سلامة منطقة الثقة والمحافظة على وقف إطلاق النار. وينبغي أيضا تذكير الأطراف الإيفوارية، وخاصة الرئيس غباغبو، بصفته رئيسا للدولة، بالتزاماتها ومسؤوليتها الشخصية عن كفالة أمن المدنيين وإيجاد مناخ موات لاستئناف الحوار الجاد. فهذا المناخ ضروري لتمكين مؤسسات البلاد الرئيسية من العمل بفعالية، بما في ذلك الجهاز التنفيذي، والجمعية الوطنية، فضلا عن الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام الجماهيري. وهذا الأمر يكتسي صبغة أساسية من أجل الحيلولة دون السقوط مجددا في هاوية العنف وتيسير عملية السلام.

٧٣ - وفي هذا الصدد، سيكون من الحيوي العمل فورا على الوقف التام لما تبثه المحطات الإذاعية والتلفزيونية الحكومية والخاصة من برامج تحرض على الكراهية والتعصب والعنف، على النحو الذي يطالب به قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وكخطوة إضافية، يتعين القيام، بدون تمييز، بإنفاذ الحظر الذي اقترحت السلطات الإيفوارية في وقت سابق من هذا العام فرضه على الأنشطة الفوضوية التي يقوم بها المناضلين من الشباب والجماعات الأخرى. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن السلطات الإيفوارية مسؤولة عن إنهاء الإفلات من العقاب ومنع التحريض على الكراهية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن التحريض على العنف تجاه المدنيين أو الجماعات الإثنية أو الدينية أو العرقية قد يخضع، في غياب أي إجراءات فعالة من جانب المحاكم ذات الولاية القانونية الوطنية، لإجراءات دولية تشمل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٧٤ - وأنا أشيد بالقادة الأفارقة وغيرهم من القادة الدوليين لما يضطلعون به من أدوار فعالة من أجل تيسير حل الأزمة في كوت ديفوار بالطرق السلمية. وتعد مبادرة الاتحاد الأفريقي التي يقودها الرئيس أوباسانجو والرئيس مبيكي، محل ترحيب شديد، والأمم المتحدة على استعداد لتوفير كل أشكال الدعم المناسب. وينبغي أن تستفيد الأطراف الإيفوارية بشكل كامل من الفرصة التي تتيحها تلك المبادرة لتنشيط عملية السلام من جديد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يحمل المجتمع الدولي الأطراف الإيفوارية على ضرورة الإحجام عن الاتهامات

المتبادلة والخطابات المؤججة للمشاعر والعودة إلى الحوار بهدف كفالة التنفيذ التام لاتفاق أكرا الثالث واتفاق ليناس – ماركوسي. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لعودة حكومة المصالحة الوطنية إلى مزاولة مهامها بشكل كامل. وتحتاج الأطراف إلى أن تتفق على سبيل الاستعجال على جداول زمنية موثوقة لتنفيذ الاتفاقين والالتزام بها.

٧٥ - ومن الأهمية بمكان، في ظل الظروف السائدة في البلد، أن يتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد وأن تتضافر الجهود وتعزز بعضها بعضا لتوفير حافز على تنشيط عملية السلام والدعم الطويل الأجل المطلوب لتنفيذ الاتفاقين. وفي هذا السياق، فقد كان لتقارير فريق الرصد الثلاثي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن التطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق أكرا الثالث، فائدة جمة. ومن المأمول أن يعمل فريق الرصد على تكثيف جهوده من أجل إشراك الأطراف ميدانيا، بالإضافة إلى مهامه الإبلاغية.

٧٦ - ولقد أسفر عدم استقرار الحالة الأمنية في البلد وما تبعه من إجلاء للموظفين الدوليين، عن زيادة تخفيض الأنشطة الإنسانية. وتسببت انقطاعات خدمات الكهرباء والمياه خلال الأزمة الأخيرة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في مشاكل خطيرة لسكان الشمال. وإنني لأطلب إلى الأطراف المعنية أن تكفل إعادة الخدمات الأساسية بصورة كاملة إلى جميع المناطق المتضررة والإبقاء عليها في كل الأوقات. وينبغي الإشارة إلى أن أي انقطاعات متعمدة لتلك الخدمات تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ويكون المتسببون فيها مسؤولين عنها. ويجب بالإضافة إلى ذلك أن يتم الإنهاء الفوري للأعمال المتعمدة التي يقوم بها الجيش الوطني الإيفواري لوقف تسليم المعونة الإنسانية إلى الشمال والتي أفادت التقارير بوقوعها منذ بدء الأزمة مؤخرا.

٧٧ - وفي ضوء الأحداث التي حصلت في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، أوصي باتخاذ خطوات فورية لكفالة عدم إعاقة قدرة عملية الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها على نحو لا موجب له. ويرد في الفرع الثالث أعلاه وصف للمتطلبات الضرورية للوفاء بالاحتياجات الملحة، وهي تشمل كتيبة مشاة واحدة لتوفير قوة احتياطية؛ وأصولا جوية إضافية؛ ووحدة من الزوارق الصغيرة لنشر الجنود وإجلاء الموظفين؛ وأفرادا إضافيين للقيام بمهام الحماية القوية؛ ووحدة شرطة مشكلة لتعزيز حماية مقر عملية الأمم المتحدة في أبيدجان؛ ومستشفى صغيرا من المستوى ١+. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى بزيادة بسيطة في عدد الموظفين المدنيين في بعض المجالات الرئيسية، بما في ذلك الأمن وشؤون الإعلام، فضلا عن المهام المتصلة بتنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٧٨ - وفي الوقت نفسه، أدت الأزمة الأخيرة إلى تسليط الضوء على مسؤوليات عملية الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين سواء في أبيدجان أو في البلد كله. ولقد سلطت الأزمة، في الوقت نفسه، الضوء على محدودية قدرة البعثة عندما تواجه اضطرابات وهجمات كثيرة ضد بعض فئات المدنيين، والتي من الواضح أن تدبيرها وتنظيمها وتنفيذها يتم في مناخ يسوده الإفلات من العقاب. ويثور السؤال حول الطريقة المثلى لتوفير الحماية للمدنيين في مثل تلك الظروف، سواء منهم الإيفواريون أو الرعايا الأجانب. وفي هذا الصدد، أدعو مجلس الأمن والقادة الإقليميين إلى النظر في وضع استراتيجيات طويلة الأجل يمكن تنفيذها في هذا البلد المحوري في غرب أفريقيا، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعبّر عن تقديري لممثلي الخاص، ألبير تيفوجري، وللموظفين المدنيين والعسكريين بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، والأطراف المانحة الثنائية على ما يبذلونه من جهود لا تكل في ظروف مليئة بالمثبطات والتحديات من أجل دعم المساعي الرامية إلى إحلال السلام الدائم في كوت ديفوار.

مرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	٧			٧	
الأردن	٤	٨		١٢	
إسبانيا					
إكوادور	٢			٢	
أوروغواي	٢	١		٣	١١
آيرلندا	٤			٤	
باراغواي	٣	٢		٥	
باكستان	٩	١٠	٣٦٤	٣٨٣	
البرازيل	٤	١		٥	
البرتغال					٢
بنغلاديش	٦	٨	٢ ٨٢٥	٢ ٨٣٩	١
بنن	٦	٣	٣٠٥	٣١٤	١٦
بوركينا فاسو		١		١	
بولندا	٢			٢	
بوليفيا	٣			٣	
بيرو	٣			٣	
تركيا					١١
تشاد	٣			٣	٤
توغو	٥	٤	٢٩١	٣٠٠	١
تونس	٢	١		٣	
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤	
جمهورية مولدوفا	٣			٣	
جيبوتي					٢٤

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	
رومانيا	٤			٤	
زامبيا	٢			٢	
سري لانكا					١
السلفادور	٣			٣	١
السنغال	٦	٦	٣١٣	٣٢٥	٦٠
صربيا والجبل الأسود	٣			٣	
الصين	٣			٣	
غامبيا	٥	١		٦	
غانا	٦	٦	٣٩٧	٤٠٩	١
غواتيمالا	٣			٣	
غينيا	٣			٣	
فرنسا	٢	١٥	١٧١	١٨٨	١٠
الفلبين	٤	١		٥	
الكاميرون					٤٧
كرواتيا	٣			٣	
كندا					٣
الكونغو	٦			٦	
كينيا	٥	٤		٩	
لبنان					٢
المغرب	١	٣	٧٢٨	٧٣٢	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣			٣	
النيجر	٢	٣	٣٦٦	٣٧١	٢٥
نيجيريا	٥			٥	٢
الهند	٦	٤		١٠	
اليمن	٣			٣	
المجموع	**١٥٣**	**٨٢**	**٥ ٧٦٠**	**٥ ٩٩٥**	**٢١٢**

Map No. 4220 Rev.2 UNITED NATIONS
November 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section